Journal Of the Iraqia University (73-2) July (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

# الحذف وقواعده التوجيهية عند الألوسي في تفسيره "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"

د . إبراهيم بن هادي محمد المباركي

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة

# Deletion and its guiding principles, as stated by Al-Alusi in his interpretation, "The Spirit of Meanings in the Interpretation of the Noble Qur'an and the "Seven Mathani

**Dr. Ibrahim bin Hadi Muhammad Al-Mubarak**
**E : ib055055@hotmail.com**

Abstract
This research addresses ellipsis and its guiding rules according to Al-Alusi in his tafsir (Ruh al-Ma'ani fi Tafsir al-Qur'an al-Azim wa al-Sab' al-Mathani). The aim of this study is to shed light on Al-Alusi's method of dealing with the omitted element in the text and to clarify the guiding rules he relied upon in directing the ellipsis and estimating the omitted part.The research includes an introduction, followed by a preliminary section, then four main chapters, and concludes with a summary.The first chapter discusses the evidences of ellipsis; the second chapter covers the rules for directing ellipsis according to Al-Alusi; the third chapter addresses the rules for estimating the omitted parts according to Al-Alusi; and the fourth chapter explains Al-Alusi's analytical methodology.Keywords: ellipsis, estimation of the omitted, Al-Alusi, Ruh al-Ma'ani, guiding rules.

## المستخلص

يتناول هذا البحث الحذف وقواعده التوجيهية عند الألوسي في تفسيره (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ) ويهدف إلى إلقاء الضوء على طريقة تعامل الألوسي مع العنصر المحذوف في النص، وبيان القواعد التوجيهية التي استند إليها في توجيه الحذف وتقدير المحذوف .وقد اشتمل على مقدمة ثم تمهيد تلاها أربعة مباحث ثم خاتمة .المبحث الأول: أدلة الحذف ، والمبحث الثاني: قواعد توجيه الحذف عند الألوسي، والمبحث الثالث: قواعد توجيه التقدير عند الألوسي ، والمبحث الرابع: المنهج التحليلي عند الألوسي.**الكلمات الدالة** : الحذف ، تقدير المحذوف ، الألوسي ، روح المعاني ، القواعد التوجيهية .

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين**أما بعد**فإن اللغة العربية من اللغات التي يمثل فيها الحذف خصيصة هامّة ، وعارضا من أكثر العوارض شيوعا؛ إذ كانت لغة قوم يغلب عليهم الذكاء، ويكفيهم في الفهم الإشارة والرمز . ولأهميته فقد اعتنى به العلماء القدامى والمحدثون ، وأفردوا له أبوابا في مصنفاتهم(١). وبحث الحذف في كتب إعراب القرآن بحث واسع ومتشعب؛ إذ لا يكاد يخلو إعراب آية من تقدير محذوف ، ولذلك فإن قيمة هذه الظاهرة اللغوية التي تستلزم الوقوف على دقائقها تتطلب قدرة خاصة لدى المفسر ، وليس الهدف من درس مسائل هذه الظاهرة هو وصفها فقط ، بل تحليلها لتحديد أسباب العدول عن الذكر إلى الحذف، والتمييز بين الأغراض المختلفة للحذف التي تجعل المتكلم يؤثر استخدام أبنية الحذف في أشكال الخطاب المختلفة(٢).ومن أهم المصنّفات التي اعتنت بالحذف لغويا وبلاغيا تفسير (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ) للألوسي(٣) ، وتتمثل أهميته في غزارة علم الألوسي التي بدت لي من خلال دراستي في مرحلة الدكتوراه، وسعة اطلاعه على أقوال من سبقه مع ظهور شخصيته المتميزة في التناول . ويهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على ظاهرة الحذف وقواعدها التوجيهية من خلال تناول الألوسي لها في تفسيره ، وتقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.**وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة ثم تمهيد تلاها أربعة مباحث ثم خاتمة .المبحث الأول : أدلة الحذف ، وفيه خمسة مطالب** :المطلب الأول : الدليل الصناعي .المطلب الثاني : الدليل الحالي .المطلب الثالث : الدليل المقالي المطلب الرابع : الدليل العقلي .المطلب الخامس :الدليل

الشرعي .**المبحث الثاني : قواعد توجيه الحذف عند الألوسي ، وفيه خمسة مطالب** :المطلب الأول : الحذف خلاف الأصل ولا يُلجأ إليه إلا للضرورة.المطلب الثاني : الأولى عدم اللجوء للحذف إذا صح المعنى دونه .المطلب الثالث : حذف الفرع لدلالة الأصل عليه جائز، وحذف الأصل وإبقاءالفرع غير جائز عند البصريين.المطلب الرابع : كثرة الاستعمال تجيز الحذف .المطلب الخامس : لا يجتمع حذفان أو أكثر في محل واحد .**المبحث الثالث : قواعد توجيه التقدير عند الألوسي ، وفيه ثلاثة مطالب** :المطلب الأول : بيان جنس المقدر.المطلب الثاني : بيان مكان المقدر.المطلب الثالث : بيان مقدار المقدَّر.**المبحث الرابع : المنهج التحليلي عند الألوسي.**

**التمهيد**

نبتدأ بلمحة موجزة عن مفهوم الحذف وشروطه عند العلماء.

**مفهوم الحذف:الحذف لغة:** الإسقاط والقطع[٤]، واصطلاحًا: إسقاط جزء من الكلام لدليل[٥].

**وأما شروط الحذف فيمكن تقسيمها إلى ما يلي:**

أ- إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضرر معنوي[٦].

ب- إذا كان المحذوف حرف جر اشترط ابن مالك أمن اللبس، ومنعُ الحذف في قولهم: «رغبت أن تفعل» لأنه يحتمل: في أن تفعل، وعن أن تفعل، ومعناها متضاد[٧].

ج- إذا كان المحذوف عمدة فقد وضع له العلماء شروطًا عديدة[٨]، وهي:

١- وجود دليل من المعنى على المحذوف، وهذا الدليل إمَّا أن يكون دليلًا مقاليًّا أو حاليًّا أو عقليًّا، أو شرعيا ، وسأتحدث عن هذه الأدلة في مبحث مستقل.

٢- ألا يكون المحذوف مؤكِّدًا أو نحوه.

٣- ألا يكون المحذوف شديد الاتصال بالفعل.

٤- ألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر.

٥- ألا يكون المحذوف عاملًا ضعيفًا.

٦- ألا يكون المحذوف عوضًا عن شيء.

٧- ألَّا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.

٨- ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

والشروط الثلاثة الأولى عليها مدار مناقشات النحاة والمعربين وخصوصًا الأول، وأما الشروط الخمسة الأخيرة فقد ذكرها ابن هشام في مغني اللبيب.

## المبحث الأول : أدلة الحذف .

أدلة الحذف نوعان[٩]: أحدهما: صناعي، والآخر: غير صناعي، وهذا الدليل إمَّا أن يكون دليلًا مقاليًّا أو حاليًّا أو عقليًّا، أو شرعيا

### المطلب الأول : الدليل الصناعي .

وهذا يختص بمعرفته النحوي، لأنه إنما عُرف من جهة الصناعة. ومن أمثلة ذلك عند الألوسي: في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾(١٠) قال الألوسي: «والكلام على حذف مضاف، أي: بر من آمن؛ إذ لا يُخبر بالجثة عن المعنى»(١١).وفي قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[١٢] قال الألوسي: «ونصب «رسول» على إضمار كان؛ لدلالة «كان» المتقدمة عليه، والواو عاطفة للجملة الاستدراكية على ما قبلها، وكون «لكن» المخففة عند الجمهور للعطف إنما هو عند عدم الواو، وكون ما بعدها مفردًا»(١٣). فالملاحظ على الألوسي أنه استدل بدلالة المقال في تعيين «كان» واستدل بالقاعدة النحوية، بأن ما بعد لكن ليس معطوفًا بها؛ لدخول الواو عليها، ولا بالواو؛ لأنه مثبت، وما قبله منفي، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات(١٤).

المطلب الثاني : الدليل الحالي: وهو الذي تتكون عناصره من خارج النص القرآني، ويشمل الحدث الخارجي وملابسات الأحوال والزمان والمكان وحال المتكلم والمخاطب والأحوال الاجتماعية والثقافية(١٥). ومن اعتماد الألوسي على دلالة الحال ما يلي:

- في قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ﴾[١٦] قال الألوسي: «والفاء... فصيحة، والتقدير ففعلت ما أمرت به من إرضاعه وإلقائه في اليم لما

خافت عليه، وحذف ما حذف تعويلًا على دلالة الحال وإيذانًا بكمال سرعة الامتثال»[١٧].

– في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٖ مِّن قَبۡلِكَ﴾[١٨] قال الألوسي: «كلام مستأنف لبيان أن من المشركين من لا يدعو الله تعالى عند إتيان العذاب لتماديه، في الغي والضلال ولا يتأثر بالزواجر التكوينية كما لا يتأثر بالزواجر التنزيلية... والمفعول محذوف؛ لأن مقتضى المقام بيان حال المرسل إليهم لا حال المرسلين»[١٩].

– وللألوسي كلام في غاية البراعة أظهر من خلاله قوة شخصيته في الرد على من زعم أن الحذف في «يا مال» للترخيم من خلال الاعتماد على دلالة الحال في قراءة من قرأ ﴿يا مال﴾[٢٠] من قوله تعالى: ﴿وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾[٢١].

قال الألوسي: «وحاصل الجواب أن هذا الترخيم لم يصدر عنهم لقصد التصرف في الكلام والتفنن فيه، كما في:

يحيي رفات العظام بالية والحق يا مال غير ما تصف[٢٢]

بل للعجز، وضيق المجال عن الإتمام كما يشاهد في بعض المكروبين»[٢٣].المطلب الثالث: الدليل المقالي: وهو الذي تكون عناصره من داخل النص القرآني. فيتوصل المفسر للمعنى المراد بما يسبقه ويُسمّى السَّباق، أو بما يلحقه ويسمى اللِّحاق.ومن اعتماد الألوسي على الدليل المقالي، ما يلي:– في قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِ ٱلۡجَوَارِ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِ﴾[٢٤] قال الألوسي: «الجوار، أي: السفن الجواري، أي: جارية، فهي صفة لموصوف محذوف لقرينة قوله تعالى: ﴿فِي ٱلۡبَحۡرِ﴾ وبذلك حسن الحذف، وإلَّا فهي صفة غير مختصة، والقياس فيها أن لا يحذف الموصوف وتقوم مقامه»[٢٥] والملاحظ على الألوسي أنه اعتمد على الدليل المقالي من خلال «اللحاق» من الآية نفسها.

– في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَواْۗ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ١٠٩ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾[٢٦] قال الألوسي: «﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ غاية لمحذوف دل عليه السباق، والتقدير عند بعضهم: لا يغرنهم تماديهم فيما هم من الدعة والرخاء فإن من قبلهم قد أمهلوا حتى يأس الرسل...»[٢٧] ثم ذكر الألوسي عدة تقديرات ورجح هذا التقدير فقال: «ولعل الأول أولى، وإن كان فيه كثرة الحذف»[٢٨].

– وفي قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾[٢٩] قال الألوسي: «ونصب المفضل وأبو حيوة وإسماعيل بن مسلم {ت}، فقيل: هو على تقدير «جعل»، كما صرح به في قوله تعالى: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةٗ﴾}»[٣٠]. والملاحظ هنا أن الدليل المقالي جاء من سورة أخرى.

المطلب الرابع : الدليل العقلي: وذلك حين يستحيل صحة الكلام عقلًا إلا بتقدير محذوف[٣١]. ومن صور هذا الدليل عند الألوسي ما يلي:

في قوله تعالى: ﴿وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾[٣٢] قال الألوسي: «والكلام على حذف مضاف، أي: حب العجل»[٣٣].

وفي قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾[٣٤] قال الألوسي: «وسؤال القرية عبارة عن سؤال أهلها إما مجازًا في القرية لإطلاقها عليها بعلاقة الحالية والمحلية، أو في النسبة، ويقدر فيه مضاف، وهو مجاز أيضًا عند سيبويه[٣٥] وجماعة... وأيًّا ما كان فالمسؤول عنه محذوف للعلم به، وحاصل المعنى: أرسل من تثق به إلى أهل القرية واسألهم عن القصة»[٣٦].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمۡ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗا﴾[٣٧] قال الألوسي: «والكلام على حذف مضاف، والمراد أولياء الله مثلًا؛ للقرينة العقلية عليه، وفي حذف ذلك وتعليق نفي الضرر به تعالى تشريف للمؤمنين وإيذان بأن مضارتهم بمنزلة مضارته سبحانه وتعالى»[٣٨].

المطلب الخامس : الدليل الشرعي: ومن اعتماد الألوسي على دليل الشرع تقدير المحذوفات في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ﴾[٣٩] قال الألوسي: «والمراد: تحريم أكل الميتة، وهي ما فارق الروح حتف أنفه من غير سبب خارج عنه، والدم، أي: الدم المسفوح منه، وكان أهل الجاهلية يجعلونه في المباعر ويشوونه ويأكلونه»[٤٠].والملاحظ أن الألوسي قدر مضافًا محذوفًا «أكل الميتة» ثم قدر صفة محذوفة «والدم المسفوح». وهذا الحذف إنما عرف بدلالة الشرع. ويُستدَلُّ على ذلك بحديث الرسول ﷺ: «إنما حُرِّم أكلها»[٤١].

## المبحث الثاني :قواعد توجيه الحذف عند الألوسي.

للألوسي في تفسيره قواعد توجيهية للحذف لجأ إليها كثيرا ، تصريحا وتطبيقا ، سنبين هذه القواعد ونقف على أبرز نصوص الألوسي التي تجلت فيها .

**المطلب الأول : الحذف خلاف الأصل ولا يُلجأ إليه إلا للضرورة.**

الأصل في الكلام حمله على ظاهره من غير تكلف ما لا دليل عليه، وقد ضمت هذه القاعدة التوجيهية أمرين:الأولى: بأن الحذف خلاف الأصل. والثانية: اللجوء إليه عند الضرورة فقط. ومن مقولات النحاة التي تدل على ذلك:قال الرضي: «الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه»[٤٢]، وقال الشاطبي: «الإضمار خلاف الأصل، فلا ينبغي أن يقال به ما وُجد غيره»[٤٣]. وللألوسي في تفسيره مقولات كثيرة تدل على ذلك، ومنها: «الأصل عدم الحذف»[٤٤]، «الحذف خلاف الأصل»[٤٥]، «الحذف خلاف الظاهر»[٤٦]. ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك:

- في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾[٤٧].

ذكر المعربون وجهين في إعراب «أنتم»، الأول: أنه تأكيد للضمير المستتر في الظرف، وهو القول الراجح عند أغلب المعربين[٤٨]. والثاني: أجازه ابن عطية، وهو أن يكون ﴿أَنتُمْ﴾ مبتدأ، ﴿وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾ معطوف عليه، وخبره محذوف، تقديره: «أنتم وشركاؤكم مهانون أو معذبون»[٤٩].

ولم يرتض الألوسي دعوى الحذف في قول ابن عطية، قال الألوسي: «وهو خلاف الظاهر مع ما فيه من تفكيك النظم وقيل[٥٠]: ولأنه يأباه قراءة شركاءكم بالنصب؛ إذ يصير حينئذٍ مثل كل رجل وضيعته ومثله لا يصح»[٥١]. فالملاحظ هنا أن الألوسي ردَّ دعوى الحذف لأنه خلاف الظاهر، يعني لم يقم عليه دليل، واستند أيضًا على السياق القرآني بإيراد قراءة النصب.

– وفي قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً ۗ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ﴾[٥٢] ذهب الزجاج[٥٣] إلى أن هناك مضافًا محذوفًا تقديره: ذو أمة. واعترض الألوسي على قول الزجاج، قال الألوسي: «وزعم الزجاج أن الكلام على حذف مضاف والتقدير: ذو أمة قائمة، أي: ذو طريقة مستقيمة، وفيه أنه عدول عن الظاهر من غير دليل»[٥٤]. وهذا يدل على التزامه بالقاعدة التوجيهية.

– وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُم مِّنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾[٥٥]. قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف جعلت الرحمة قرينة السوء في العصمة، ولا عصمة إلَّا من السوء؟ قلت: معناه: أو يصيبكم بسوء إن أراد بكم رحمة، فاختصر الكلام وأجرى مجرى قوله[٥٦]:

..... متقلدًا سيفًا ورمحًا

أو حمل الثاني على الأول؛ لما في العصمة من معنى المنع»[٥٧].قال الألوسي: «﴿قُلْ مَن ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُم مِّنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾: استفهام في معنى النفي، أي: لا أحد يمنعكم من الله عز وجل قدره ... إن خيرًا وإن شرًّا، فجعلت الرحمة قرينة السوء في العصمة مع أنه لا عصمة إلَّا من السوء لما في العصمة من معنى المنع، وجوز أن يكون في الكلام تقدير، والأصل: قل من ذا الذي يعصمكم من الله إن أراد بكم سوءًا أو يصيبكم بسوء إن أراد بكم رحمة، فاختصر نظير قوله:

زوجك في سيفًا

فإنه أراد: وحاملًا أو معتقلًا رمحًا، ويجري نحو التوجيه السابق في الآية»[٥٨] وأورد الألوسي نصًّا للطيبي شارح الكشاف[٥٩]، ثم رجح المسألة بقوله: «واختير الأول؛ لسلامته عن حذف جملة بلا ضرورة» والملاحظ على الألوسي أنه أورد نصًّا للزمخشري وإن كان فيه تقديم وتأخير داخل النص، ثم نقل نصًّا من الطيبي شارح الكشاف. وإن كان الألوسي قد رجح القول الذي لا حذف فيه على قول فيه حذف فقد سبقه في ذلك أبو حيان[٦٠].

وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[٦١].

نقل الألوسي قول الخليل في إعراب ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾ قال الخليل: «مفعول (ننزعن) موصول محذوف، وأي هنا استفهامية مبتدأ، وأشد خبره، والجملة محكية بقول وقع صلة الموصول المحذوف، أي: لننزعن الذين يقال فيهم: أيهم أشد»[٦٢]. قال الألوسي معترضًا على تقدير الحذف: «وهو مع تكلفه فيه حذف الموصول مع بعض الصلة، وهو تكلف على تكلف ومثله لا ينقاس...»[٦٣].ومما سبق يتضح أن هذه القاعدة التوجيهية معتمدة عند الألوسي وهي من مسوغات قبول أو رد أقوال المعربين، وقد تعددت مصطلحاته عن الحذف بغير دليل أو ضرورة بقوله: «عدول عن الظاهر، وخلاف الظاهر، وتكلف»، ويرجح الوجه الذي ليس فيه حذف بقوله: «لسلامته عن حذف جملة بلا ضرورة».

**المطلب الثاني : الأولى عدم اللجوء للحذف إذا صح المعنى دونه .**

هذه القاعدة مرتبطة بالقاعدة السابقة، فإذا أقر المعربون أن الحذف خلاف الأصل ولا يلجأ إليه إلا للضرورة، فهذه القاعدة تبين أن المعنى هو المقياس، فإذا صح دون إضمار فعدمه أولى[٦٤]، فإذا كان الكلام تامًّا مستقلًّا بنفسه، دالًّا على معناه دون أن يفتقر إلى إضمار وتقدير محذوف فالراجح ألَّا يُدَّعى فيه ذلك[٦٥].قال أبو حيَّان: «متى أمكن حمل الكلام على الاستقلال دون إضمار ولا افتقار كان أولى»[٦٦].ومن نماذج ذلك عند

الألوسي ما يلي:

في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ قُرَّتُ عَيۡنٖ لِّي وَلَكَۖ لَا تَقۡتُلُوهُ﴾[٦٧] في قوله: ﴿قُرَّتُ عَيۡنٖ﴾ ذكر المعربون[٦٨] قولين في إعرابها: أظهرهما: أنه خبر مبتدأ مضمر، أي: هو قرة عين. والثاني: أن يكون مبتدأ والخبر ﴿لَا تَقۡتُلُوهُ﴾. وقال الزجاج: «يقبح هذا التقدير؛ فيكون كأنه عرف أنه قرة عين له»[٦٩].

قال الألوسي في ترجيح القول الأول بالحذف، «ويبعد كما في البحر أن يكون مبتدأ خبره جملة قوله تعالى: ﴿تَقۡتُلُوهُ﴾ وقالت ذلك لما ألقى الله من محبته في قلبها أو لما كشف لها فرأته من النور بين عينيه...»[٧٠].في قوله تعالى: ﴿لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ﴾[٧١].قدَّر الألوسي معطوفًا محذوفًا، أي: ومن أنفق من بعد الفتح وقاتل.قال الألوسي: «وعطف القتال على الإنفاق للإيذان بأنه من أهم مواد الإنفاق مع كونه في نفسه من أفضل العبادات، وأنه لا يخلو من الإنفاق أصلًا، وقسيم من أنفق محذوف، أي لا يستوي ذلك وغيره؛ وحذف لظهوره ودلالة ما بعده عليه...»[٧٢].وضَعَّف الألوسي قول من ذهب إلى أن فاعل ﴿يَسۡتَوِي﴾ ضمير يعود على الإنفاق، تقديره: لا يستوي هو، أي الإنفاق. و﴿مَّنۡ أَنفَقَ﴾ مبتدأ و﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡظَمُ﴾ جملة خبر المبتدأ.

قال الألوسي: «وفيه تفكيك الكلام وخروج عن الظاهر بغير موجب، فالوجه ما تقدم، ويُعلم منه التزامًا التفاوت بين الإنفاق قبل الفتح والإنفاق بعد الفتح، وإنما كان أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا بعد؛ لأنهم إنما فعلوا ما فعلوا عند كمال الحاجة إلى النصرة بالنفس والمال لقلة المسلمين، وكثرة أعدائهم وعدم ما ترغب فيه النفوس طبعًا من كثرة الغنائم فكان ذلك أنفع وأشد على النفس... ولا كذلك الذين أنفقوا بعد...»[٧٣].والملاحظ أن ما قدره الألوسي هو الأقوى في الإعراب والمعنى؛ فالمعنى والسياق دلَّا عليه بوضوح، وما رفضه الألوسي كان مستندًا فيه على هذه القاعدة التوجيهية.

**المطلب الثالث : حذف الفرع لدلالة الأصل عليه جائز، وحذف الأصل وإبقاء الفرع غير جائز عند البصريين.**

اعتمد الألوسي هذه القاعدة التوجيهية في مواضع متعددة، وممن اعتمد هذه القاعدة من المفسرين والمعربين[٧٤]: الزجاج والقرطبي وأبو حيان، والشوكاني، وابن عادل، والسمين الحلبي.وتظهر هذه القاعدة بوضوح في مسألة : حذف الموصول مع بقاء صلته.في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِۖ﴾[٧٥]، نقل الألوسي قول ابن زيد والفراء: «إنَّ في السماء صلة موصول محذوف هو مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: ولا من في السماء بمعجز، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها»[٧٦]. وعلق الألوسي على قول الفراء بأن قوله ضعيف، قال الألوسي: «وضعف بأن فيه حذف الموصول مع بقاء صلته وهو عند البصريين لا يجوز إلَّا في الشعر»[٧٧].

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾[٧٨] ذكر الألوسي عدة أقوال فيمن قدر: والذي جاء بالصدق والذي صدق به. ثم قال: «وعلى الأقوال الثلاثة يقتضي إضمار الذي، وهو غير جائز على الأصح عند النحاة من أنه لا يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته مطلقًا، أي سواء عطف على موصول آخر أم لا»[٧٩].

وفي قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا﴾[٨٠] اعتمد الزجاج، والسمين الحلبي، وابن عادل، والرازي والألوسي[٨١] هذه القاعدة التوجيهية في تعليل نفي ما ذهب له الفراء في توجيه الآية على حذف الموصول وبقاء صلته، والتقدير: من الذين هادوا من يحرفون؛ لأن حذف الموصول كحذف بعض الكلمة. قال الرازي: «لا يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته؛ لأن الموصول هو الأصل، والصلة فرع فيجوز حذف الفرع لدلالة الأصل عليه، أما حذف الأصل وإبقاء الفرع فهو غير جائز»[٨٢].وقال الألوسي: «والبصريون يمنعون حذف الموصول مع بقاء صلته»[٨٣].

**المطلب الرابع : كثرة الاستعمال تجيز الحذف:**

قال المبرِّد: «كل ما كان معلومًا في القول جاريًا عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب به»[٨٤] والعرب تجيز حذف كل ما كان معلومًا مكانه، وقال الفرَّاء: «المستعمل يجوز فيه الحذف»[٨٥] ففي قوله تعالى: ﴿قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ﴾[٨٦] علل الفراء حذف حرف الجر في نحو: «الله لأفعلن»، والتقدير: والله لأفعلن، قال الفراء: «ولو خفض الحق الأول خافضٌ يجعله الله تعالى يعني في الإعراب فيقسم به كان صوابًا، والعرب تلقي الواو من القسم ويخفضونه، سمعناهم يقولون: الله لتفعلنَّ، فيقول المجيب: أله لأفعلنَّ؛ لأن المعنى مستعمل، والمستعمل يجوز فيه الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خيرٍ، يريد: بخير، فلما كثرت في الكلام حُذفت»[٨٧].

وقد اعتمد الألوسي هذه القاعدة التوجيهية، ومن ذلك:

في قوله تعالى: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ﴾[٨٨]. ذكر الألوسي قراءة النصب والجر والرفع لـ«قيله» ثم أورد إعراب الزمخشري[٨٩]: «وقيل: الجر على إضمار حرف القسم، والنصب على حذفه وإيصال فعله إليه محذوفًا، والرفع على نحو: لعمرك لأفعلن، وإليه ذهب الزمخشري؛ وجعل المقول يا رب، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ....﴾ جواب القسم على الأوجه الثلاثة...»[٩٠].

وعلّق الألوسي على إعراب الزمخشري بقوله: «وفيه أن الحذف الذي تضمنه تخريجه من ألفاظ شاع استعمالها في القسم كعمرك وأيمن الله واضح الوجه على الأوجه الثلاثة»[٩١].

المطلب الخامس : لا يجتمع حذفان أو أكثر في محل واحد:

ومن ذلك: مسألة إضمار حرفين في مكان واحد:

لا يجوز حذف حرفين في محل واحد؛ ولذلك يرى الألوسي أن اجتماع حذفين في محل واحد مُنكر، يُصان كلام الله عنه، ففي قوله تعالى: ﴿وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰ وَيُقۡذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٖ﴾[٩٢]. اعترض الألوسي ما ذهب إليه بعض العلماء من أن أصل ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ «لئلا يسمعوا» قال الألوسي: «وقيل: إن الأصل لأن لا يسمعوا على أن الجار متعلق بحفظًا فحذفت اللام كما في «جئت أن تكرمني» ثم حذفت أن ورفع الفعل، كما في قوله[٩٣]:

ألا أَيُّهذا الزَّاجر أحضُرَ الوغى وأَنْ أَشهَدَ اللذاتِ، هل أنت مُخْلدي؟

وفيه أن حذف اللام وحذف أن ورفع الفعل وإن كان كلٌّ منهما واقعًا في الفصيح إلَّا أن اجتماع الحذفين منكر يصان كلام الله تعالى عنه»[٩٤].

## المبحث الثالث : قواعد توجيه التقدير عند الألوسي:

### المطلب الأول : بيان جنس المقدر:

يعتمد جل المفسرين والمعربين ومنهم الألوسي على قاعدة هامة، وهي: أن يكون المحذوف مطابقًا للمذكور قدر المستطاع؛ ولذلك اعتمدوا على السياق القرآني لمعرفة جنس المقدر، وخصوصًا إذا كان ملفوظا به في موضع آخر من الآية نفسها أو من آية أخرى.قال أبو حيان: «فلا يحذف إلَّا ما دلَّ عليه المنطوق»[٩٥] وقال الفراء: «إنما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويدل أوله على آخره»[٩٦] وقال ابن السرَّاج: «لا يحذفون شيئًا إلَّا وفيما أبقوا دليل على ما ألقوا»[٩٧].ومن ذلك ما ذكره الألوسي في تحديد جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَأۡتِ بِهِۦٓ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[٩٨] قال الألوسي: «وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، أي إن كنت من الصادقين فأت به. وقدَّره الزمخشري: أَتَيْتَ به[٩٩]. والمشهور تقديره من جنس الدليل»[١٠٠].اعتراض الألوسي هنا على الزمخشري في جنس المقدر؛ لأن الأولى أن يكون التقدير من جنس الملفوظ. وفي قوله تعالى: ﴿فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًىۚ﴾[١٠١] قال الألوسي: «وقر: خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو، أي القرآن، وفي آذانهم متعلق بمحذوف وقع حالًا من «وقر»، ورجح بأنه أوفق بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًىۚ﴾»[١٠٢].

### المطلب الثاني : بيان مكان المقدر:

القياس أن يُقدَّر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: أ- الحذف ب- وضع الشيء في غير محله. فيجب أن يُقدَّر المفسَّر في نحو «زيدًا رأيته» مقدمًا عليه، أي: رأيت زيدًا رأيته. وجوَّز البيانيون تقديره مؤخرًا عنه لإفادة الاختصاص، وجوز النُّحاة تأخيره إذا منع من تقديمه مانع[١٠٣].وقد اعتمد الألوسي هذه القاعدة التوجيهية وإن لم يصرّح بها تنظيرًا، ومن ذلك:في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾[١٠٤] على قراءة ﴿ثَمُودُ﴾ بالنصب[١٠٥] والتنوين أو بالمنع من الصرف قال: «وروى المفضل عن عاصم الوجهين والمنع من الصرف للعلمية والتأنيث على إرادة القبيلة، ومن صرفه جعله اسم رجل، والنصب على جعله من باب الإضمار على شريطة التفسير، ويُقدَّر الفعل الناصب بعده؛ لأن أمَّا لا يليها في الغالب إلا اسم»[١٠٦].والتقدير الذي يقصده الألوسي: وأما ثمود فهديناهم هديناهم.وقوله: لا يليها في الغالب إلَّا اسم؛ لأنَّها قائمة مقام شرط وفعل الشرط، فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط.وفي قوله تعالى: ﴿۞وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ۝٥١﴾[١٠٧].

قال الألوسي: «والفاء في «فإياي» واقعة في جواب شرط مقدَّر و«إياي» مفعول لفعل محذوف يقدر مؤخرًا، يدل عليه «فارهبون» أي: إن رهبتم شيئًا فإياي ارهبوا»[١٠٨].ونقل الألوسي قولًا لابن عطية واعترض عليه، قال الألوسي: «وقول ابن عطية: إن «إياي» منصوب بفعل مضمر، تقديره: فارهبوا إياي فارهبون ذهول عن القاعدة النحوية وهي أنه إذا كان المعمول ضميرًا منفصلًا والفعل متعدٍّ إلى واحد هو الضمير وجب تأخر الفعل

بنحو «إياك نعبد» ولا يجوز أن يتقدم إلا في ضرورة، نحو قوله[١٠٩]:إليك حتى بَلَغَتْ إيَّاكا...»[١١٠].والملمح البارز من هذه القاعدة التوجيهية في وضع المقدر في مكانه الصحيح هو مراعاة الصناعة النحوية والمعنى عند التقدير بحيث لا تختل التراكيب النحوية ولا يفسد المعنى. وقد تنبه المعربون لهذه القاعدة وتنبهوا أيضًا للمواضع التي يكون فيها تعذر وضع المقدر في مكانه الأصلي.

**المطلب الثالث : بيان مقدار المقدَّر.**

الحذف خلاف الأصل كما ذكرت سابقًا، فإذا احتجنا إليه فالأولى التقليل من الحذف والتقدير؛ لتقل مخالفة الأصل. وكثرة الحذف والتقدير دون حاجة تكلف، وإخلال بأصل التركيب ينبغي البعد عنه[١١١].وقد اعتمد المعربون هذه القاعدة التوجيهية وظهر ذلك من خلال تنظيرهم وتطبيقهم لها. يقول ابن الأنباري: «كلما كان الإضمار أقل كان أولى»[١١٢] وقال ابن هشام: «وينبغي تقليله ما أمكن؛ لتقل مخالفة الأصل»[١١٣].

وقد اعتمد الألوسي هذه القاعدة فالقول الذي فيه تقليل للمُقَدَّر أولى من غيره.

ومن ذلك: في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾[١١٤]. قدَّر أبو علي الفارسي خبر – «اللائي» من قوله تعالى: «واللائي لم يحضن» – جملة، والتقدير عنده: «واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر»[١١٥].قال الألوسي: «واللائي لم يحضن: مبتدأ خبره محذوف، أي: واللائي لم يحضن كذلك، أو عدتهن ثلاثة أشهر» ثم أورد إعرابًا آخر فقال: «وجوَّز عطف هذا الموصول على الموصول السابق وجعل الخبر لهما من غير تقدير»[١١٦]. والملاحظ أن الألوسي ابتدأ بالتقدير الذي فيه تقليل للمقدَّر.

في قوله تعالى: ﴿فَأَسۡرِ بِعِبَادِي لَيۡلًا إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ﴾[١١٧]. قال الألوسي: «وقرأ ابن أبي إسحاق وعيسى والحسن في رواية وزيد بن علي بكسرة همزة «إن» وخرج على إضمار القول، أي: قائلًا: إن هؤلاء... إلخ فأسر بعبادي...، والكلام بإضمار القول إما بعد الفاء، أي: فقال أسر... فالفاء للتعقيب والترتيب، والقول معطوف على ما قبله. أو قبلها، كأنه قيل: قال أو فقال إن كان الأمر كما تقول: فأسر... إلخ، فالفاء واقعة في جواب شرط مقدر، وهو وجوابه مقول القول المقدر مع الفاء أو بدونها على أنه استئناف.والإضمار الأول أولى؛ لقلة التقدير مع أن تقدير أن لا يناسب إذ لا شك فيه تحقيقًا ولا تنزيلًا، وجعلها بمعنى إذا تكلف على تكلف»[١١٨].وحاصل ما ذكره الألوسي أن في الآية تقديرين، الأول: وفيه إضمار القول بعد الفاء «فقال أسر بعبادي».والثاني: أن تكون الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، كأنه قيل: «إن كان الأمرُ – كما تقول – فأسر بعبادي» وقد رجح الألوسي الأول عملًا بالقاعدة التوجيهية.وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ مَوۡعِدُكُمۡ يَوۡمُ ٱلزِّينَةِ وَأَنۡ يُحۡشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحٗى﴾[١١٩] ذكر الألوسي أوجهًا متعددة لإعراب هذه الآية، لا تخلو من تقدير محذوف، وبعد أن انتهى من عرضها قال: «وأنت تعلم أن الاحتمالات في هذه الآية كثيرة جدًّا، والأولى منها ما هو أوفق بجزالة التنزيل مع قلة الحذف»[١٢٠].

## المبحث الرابع :المنهج التحليلي للحذف عند الألوسي:

سأتحدث في هذا المبحث عن طريقة تناول الألوسي للحذف وتقدير المحذوف، فالناظر في تفسيره يدرك أنه يقدم مادة تتسم بالجانب التحليلي و التعليمي .فهو لايكتفي بتخريج الآية على الحذف وإنما يعرض كل الأوجه التي يمكن أن تُذكر في هذا الموضع ويحشد كل الأدلة الممكنة التي تؤيد ما ذهب إليه مستعينا بآراء المعربين . ويبدو المنهج التحليلي عند الألوسي في عرض الآراء، وإبداء الاعتراضات عليها، والعناية بتوجيه الأدلة من خلال الاعتماد على المعنى والصناعة النحوية، ومن ذلك:ما أورده الألوسي في إعراب ﴿خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلۡحَقِّ مِن رَّبِّكُمۡ فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾[١٢١] ذكر الألوسي أربعة أوجه[١٢٢] في إعرابها:الأول: وهو مذهب الخليل وسيبويه أنه منصوب بفعل محذوف وجوبًا تقديره: وافعلوا أو وأتوا خيرًا لكم.والثاني: وهو مذهب الفراء: أنه نعت لمصدر محذوف، أي: إيمانًا خيرًا لكم.وأورد الألوسي اعتراضًا على هذا بأنه «يقتضي أن الإيمان ينقسم إلى خير وغيره»[١٢٣] ثم أجاب على هذا الاعتراض بقوله: «ودُفِع بأنه صفة مؤكَّدة، وأن مفهوم الصفة قد لا يُعتبر، وعلى القول باعتباره قد يقال: إن ذكره تعريض بأهل الكتاب؛ فإن لهم إيمانًا ببعض ما يجب الإيمان به كاليوم الآخر إلا أنه ليس خيرًا حيث لم يكن على الوجه المرضي»[١٢٤].والثالث: وهو مذهب الكسائي وأبو عبيد أنه خبر كان مضمرة، والتقدير: يكن الإيمان خير لكم. وأورد الألوسي اعتراضًا على هذا بأن «كان تحذف مع اسمها دون خبرها إلَّا في مواضع اقتضته، وأن المقدر جواب شرط محذوف، فيلزم حذف الشرط وجوابه؛ إذ التقدير: إن تؤمنوا يكن خيرًا»[١٢٥].ثم أجاب على هذا الاعتراض بقوله: «تخصيص حذف كان واسمها في مواضع لا يسلمه هذا القائل، وبأن لزوم حذف الشرط وجوابه مبني على أن الجزم بشرط مقدر، وإن قلنا: بأنه نفس الأمر وأخواته كما هو لبعض النحاة لم يرد ذلك»[١٢٦].والرابع: وهو لبعض الكوفيين: أنه منصوب على الحال، ولم يرتض الألوسي هذا الوجه، قال: «وهو بعيد» والملاحظ على ما عرضه الألوسي من الاعتراض والإجابة عليه بأنها قائمة على المعنى كما في المذهب الثاني والرابع أو الصنعة النحوية كما في المذهب الثالث.ومن

مظاهر التحليل العلمي اهتمامه بحشد الآراء في المسألة مستأنسًا بأقوال العلماء مبديًا مسوغاتها مع ترجيح ما يتوافق مع السياق.ومن ذلك ما أورده الألوسي في خبر «مثل» من قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾[١٢٧] قال الألوسي: «وهو مبتدأ باتفاق المعربين[١٢٨]، واختلف في خبره، فقيل: محذوف، فقال النضر بن شميل[١٢٩]: تقديره: ما تسمعون، وقوله عز وجل: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ إلى آخره مفسر له، وقال سيبويه[١٣٠]: تقديره: فيما يتلى عليكم أو فيما قصصنا عليك، ويُقدر مقدمًا «وفيها أنهار» إلى الآخر بيان لذلك المثل، وقدَّره ابن عطيَّة[١٣١]: ظاهر في نفس من وعى هذه الأوصاف. وليس بذاك»[١٣٢]. ثم رجح الألوسي ما ذهب إليه النضر فقال: «ولعل الأنسب بصدر النظم الكريم تقدير النضر»[١٣٣]. والألوسي كما هو واضح رجح اعتماد النضر على الدليل المقالي بناء على المعنى.

ثم أورد الألوسي أقوالًا أخرى للخبر فقال: «وقيل: هو مذكور، فقيل: قوله تعالى: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ. . . .﴾ إلخ، على معنى: مثل الجنة وصفتها مضمون هذا الكلام، ولا يحتاج مثل هذا الخبر إلى رابط. وقيل: هذه الجملة هي الخبر إلَّا أن لفظ مثل زائد زيادة اسم في قول من قال: «إلى الحول ثم اسم السلام عليكما» فالمبتدأ في الحقيقة هو المضاف إليه، فكأنه قيل: الجنة فيها أنهار. إلخ. وليس بشيء. وقيل الخبر قوله تعالى الآتي: ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ﴾»[١٣٤].والملاحظ على الألوسي أنه رجح قولًا فيه حذف على قول ليس فيه حذف لأنه أقوى الوجوه معنى.وقد يتحدث الألوسي عن الحذف من أجل تفسير المعنى ويبين ما فيه معتمدًا على السياق، ثم يُنَظِّر له من القرآن، ومن ذلك: في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[١٣٥] قال الألوسي: «﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ جواب لو، وفي الكلام اختصار يسمى حذف إيجاز، ويدل على المحذوف السياق، والتقدير: ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر ممدود بسبعة أبحر، وكتبت بتلك الأقلام وبذلك المداد كلمات الله تعالى ما نفدت لعدم تناهيها، ونفد تلك الأقلام والمداد لتناهيها، ونظير ذلك في الاستعمال على إيجاز الحذف قوله تعالى: ﴿أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾[١٣٦] أي: فحلق رأسه لدفع ما به من الأذى ففدية»(١٣٧).ومع اهتمام الألوسي بتوجيه الآراء وتحليلها قد نجده يحاول أن يخرج المسألة على الوجه الأسلم – من وجهة نظره – دون حذف . ومنه: قوله تعالى: ﴿قُل لَّا تُقْسِمُوا۟ ۖ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾[١٣٨] قال الألوسي: «طاعة معروفة»(١٣٩): خبر مبتدأ محذوف، أي: طاعتكم طاعة، والجملة تعليل للنهي كأنه قيل: لا تقسموا على ما تدعون من الطاعة؛ لأن طاعتكم طاعة معروفة بأنها واقعة باللسان فقط من غير مواطأة من القلب لا يجهلها أحد من الناس.وقيل: التقدير: المطلوب منكم طاعة معروفة معلومة، لا يُشكُّ فيها كطاعة الخُلَّص من المؤمنين.وقيل: طاعة مبتدأ خبره محذوف، أي: طاعة معروفة متوسطة على قدر الاستطاعة أمثل وأولى بكم من قسمكم، واختاره الزجاج.وقيل: مرفوع بفعل مقدر، أي لتكن طاعة معروفة منكم»(١٤٠).ولم يرتض الألوسي القول بالحذف، وردَّ جميع هذه الأوجه فقال: «وضُعِّف الكل بأنه مما لا يساعده المقام، والأخير بأن فيه حذف الفعل في غير موضع الحذف»(١٤١).ورجّح الألوسي القول الذي ليس فيه حذف، وأورد كلام البقاعي قال: «وقال البقاعي: لا تقدير في الكلام، وطاعة مبتدأ خبره معروفة، وسوغ الابتداء بالنكرة أنها أُريد بها الحقيقة فتعم، والعموم من المسوغات، ولم تُعرف لئلا يتوهم أن تعريفها للعهد، والجملة تعليل للنهي، أي: لا تقسموا فإن الطاعة معروفة منكم ومن غيركم لا تخفى، فقد جرت سنة الله تعالى على أن العبد وإن اجتهد في إخفاء الطاعة لابد وأن يُظْهِر سبحانه مخايلها على شمائله»(١٤٢).وما رجحه الألوسي استند على عدة أمور :أولًا: أن المعنى عليه ملائم من وجهة نظره .ثانيًا: من ناحية الصناعة النحوية، له ما يؤيده؛ فقد أرجع بعض النحاة(١٤٣) جميع مسوغات الابتداء بالنكرة للعموم والخصوص، وإرادة الحقيقة نوع من المسوغات.ثالثًا: استند الألوسي إلى القاعدة التوجيهية «الحذف خلاف الأصل».والذي أراه – والله أعلم – أن يكون ( طاعة معروفة ) خبر مبتدأ محذوف، أي : طاعتكم طاعة معروفة بأنها بالقول دون الفعل(١٤٤) .وأما ما استدل به الألوسي وإن حاول أن يجد مخرجا للمعنى دون الحذف فالمعنى فيه تكلف ، واستناده على الصناعة لتسويغ الابتداء بالنكرة يرد عليه قاعدة نحوية أخرى، وهي أن هذا الموضع – كما ذكر السمين– من المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ؛ لأن الخبر في الأصل مصدر نائب عن فعله(١٤٥). وإذا سقطت القاعدة النحوية فالقاعدة التوجيهية من باب أولى.ولم أقف على إعراب «طاعة معروفة» مبتدأ وخبر عند أي معرب – فيما اطلعت عليه – باستثناء البقاعي في نظم الدرر(١٤٦) ومثل هذه الآية في احتمال أن يكون المحذوف المبتدأ أو الخبر قد نجد الألوسي لا يرجح رأيًا في المسألة. ففي قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[١٤٧] قال الألوسي: «أي: فأمري صبر جميل، أو فصبري صبر جميل، كما قال قطرب[١٤٨]، أو فالذي أفعله ذلك، كما قال الخليل[١٤٩]، أو فهو صبر... إلخ كما قال الفراء[١٥٠].و«صبرٌ في كل ذلك خبر مبتدأ محذوف، أو فصبرٌ جميلٌ أمثل وأجمل على أنه مبتدأ خبره محذوف. وهل الحذف في مثل ذلك واجب أو جائز؟ فيه خلاف، وكذا اختلفوا فيما إذا صح في كلام واحد اعتبار حذف المبتدأ وإبقاء الخبر واعتبار العكس هل الاعتبار الأولى أولى أم الثاني»[١٥١].وما ذكره الألوسي يتضح

فيه المنهج التعليمي بذكر الاحتمالات في المسألة وإيراد الأسئلة المتوقعة عليها، وكما هو واضح أن الألوسي في هذه المسألة لم يرجّح وإنما جعل المعيار هو المعنى، ولملائمة المعنى أهمية بالغة عند أغلب المعربين .والسؤال الأول الذي أورده الألوسي هل الحذف في مثل ذلك واجب أو جائز؟ وأن فيه خلافًا ، فأقول : ما ذكره فيه غرابة فالمبتدأ والخبر كلاهما عمدة وإن لم يكن أحدهما مذكورًا في الكلام وجب تقديره. والتقدير في الآية راجع للمعنى، ولم أقف على من أعرب هذه الآية (مبتدأ وخبر ) دون تقدير محذوف ، والله أعلم .وأما سؤاله الثاني عن أيهما المختار حذف المبتدأ أو الخبر؟قال الواسطي: الأولى كون المحذوف هو المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة[١٥٢]. وقال العبدي: الأولى كونه الخبر؛ لأن التجوُّز في أواخر الجملة أسهل[١٥٣].ومن مظاهر المنهج التحليلي عند الألوسي اهتمامه ببيان فوائد الحذف، وما الذي أضافه هذا الحذف من معان لخدمة النص، ففي قوله تعالى: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾[١٥٤] قال الألوسي: «أي: عشر ليال أو عشرة أيام... وحسن الحذف هنا كون ذلك فاصلة، ومرادهم من هذا القول استقصار المدة، وسرعة انقضائها، والتنديم على ما كانوا يزعمون حيث تبين الأمر على خلاف ما كانوا عليه من إنكار البعث، وعدّه من قبيل المحاولات، كأنهم قالوا: قد بعثتم وما لبثتم في القبر إلا مدة يسيرة»[١٥٥].ومن اهتمامه ببيان سبب الحذف وبيان فائدته ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[١٥٦] قال الألوسي: ﴿يَسْرِ﴾ حذفت الياء عند الجمهور[١٥٧] وصلًا ووقفًا من آخر يسر مع أنها لام المضارع غير مجزوم اكتفاء عنها بالكسرة للتخفيف ولتتوافق رؤوس الآي؛ ولذا وسمت كذلك في المصاحف. ولا ينبغي أن يقال: إنها حذفت لسقوطها في خطها، فإنه يقتضي أن القراءة باتباع الرسم دون رواية سابقة عليه وهو غير صحيح... وفي تفسير البغوي سُئل الأخفش عن علة سقوط ياء ﴿يَسْرِ﴾ فقال: الليل لا يسري ولكن يسرى فيه[١٥٨]؛ وهو تعليل كثيرًا ما يسأل عنه لخفائه، والجواب أنه أراد أنه لما عدل عن الظاهر في المعنى وغيرهما كان حقه معنى غير لفظه؛ لأن الشيء يجر جنسه لإلفه به»[١٥٩].

## الخاتمة

**انتهت هذه الدراسة الى استخلاص النتائج التالية :**

- أفاد الألوسي من التفاسير السابقة له في آرائه المتعلقة بالحذف وتقدير المحذوف، إلا أنه احتفظ باستقلاليته وآرائه الذاتية .
- من أهم القواعد التوجيهية عند الألوسي: (الحذف خلاف الأصل ولا يُلجأ إليه إلا للضرورة ) .
- يلجأ الألوسي للمعنى كثيرا ويطبق قاعدة : متى صح المعنى دون حذف كان الأولى عدم اللجوء للحذف.
- يرى الألوسي أن اجتماع حذفين في محل واحد مُنكر، يُصان كلام الله عنه .
- من أهم قواعد توجيه التقدير عند الألوسي: أن يكون المحذوف مطابقًا للمذكور قدر المستطاع ، وأن المقدر يجب أن يكون في مكانه الأصلي؛ وأن الأولى التقليل في مقدار المحذوف؛ لئلا تقل مخالفة الأصل.
- يبدو المنهج التحليلي للحذف عند الألوسي في عرض الآراء، وإبداء الاعتراضات عليها، والعناية بتوجيه الأدلة من خلال الاعتماد على المعنى والصناعة النحوية.
- من مظاهر المنهج التحليلي عند الألوسي اهتمامه ببيان سبب وفوائد الحذف، وما الذي أضافه هذا الحذف من معان لخدمة النص .

## فهرس المصادر والمراجع

### القرآن الكريم


١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، لأحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطيّ الشهير بالبناء (ت ١١١٧ هـ) وضع حواشيه: أنس مهرة ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦ م – ١٤٢٧ هـ .

٢. الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب

٣. أسرار العربية ، لعبد الرحمن بن محمد ، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م

٤. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السهل بن السراج، ت: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣

٥. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق ودراسة : إبراهيم الإبياري، دار الكتب العلمية، ط٢ ١٤٠٢ هـ

٦. إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ

٧. الأعلام ، لخير الدين بن محمود الزركلي (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين ، ط ١٥ ، ٢٠٠٢ م
٨. أمالي ابن الشجري، لأبي السعادات هبة الله بن علي ،المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٣
٩. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، ط ١ ١٤٢٤هـ.
١٠. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت
١١. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، ت: طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ
١٢. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ت: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٣. الجامع لأحكام القرآن ( تفسير القرطبي ) أبو عبدالله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي، ت أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤ هـ
١٤. جمهرة أشعار العرب ، لأبي زيد القرشي ، دار صادر ، بيروت .
١٥. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ت: طه محسن،مؤسسة دار الكتب، ١٩٧٦م .
١٦. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لمحمد بن مصطفى الخضري ضبط وتصيح وتشكيل: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، إشراف مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، ط ١ ، بيروت لبنان
١٧. الخصائص، لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة
١٨. دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ، د. سعيد بحيري ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٥ م .
١٩. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، ت: د أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
٢٠. ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق : مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، ط٣، ١٤٢٣ هـ
٢١. ديوان شعر عبد الله بن الزبعرى – د. يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١
٢٢. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لمحمود الألوسي البغدادي (ت ١٢٧٠ هـ) ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م
٢٣. شرح الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، قدم له ووضع حواشيه: د إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨.
٢٤. شرح المفصل، لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٢٥. شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١ (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)
٢٦. فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ – ٨٥٢ هـ) رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي ، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية – مصر
٢٧. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني، دار ابن كثير،، دمشق، ط١، ١٤١٤ هـ
٢٨. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ، لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ) حققه: نخبة من الباحثين بإشراف جائزة دبي للقرآن الكريم ،مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج ، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤ هـ .
٢٩. الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٧ هـ.
٣٠. الكتاب / لسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م
٣١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ
٣٢. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي، ت الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ

٣٣. لسان العرب، لابن منظور دار صادر – بيروت، ط: الثالثة – ١٤١٤ هـ
٣٤. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز المؤلف، لابن عطية الأندلسي، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط ١، لبنان، ١٤١٣هـ
٣٥. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (المتوفى: ٤٣٧هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ
٣٦. معالم التنزيل في تفسير القرآن ، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ) حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط ٤ ، ١٤١٧ هـ
٣٧. معانى القرآن للأخفش،ت: د هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١١ هـ
٣٨. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨ هـ
٣٩. معاني القرآن، للفراء، ت: أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط ١
٤٠. معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه ، لأبي علي محمد بن المستنير قطرب ، رواية أبي الحسن أحمد بن سعيد الدمشقي ، تحقيق : محمد لقريز ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٤٤٢ هـ .
٤١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، ت د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م
٤٢. مفاتيح الغيب ( التفسير الكبير )، أبو عبد الله محمد بن عمر، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠ هـ.
٤٣. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى.
٤٤. المقتضب، لأبي العباس المبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.
٤٥. النحو الوافي، لعباس حسن (ت ١٣٩٨هـ) دار المعارف ، ط ١٥ .
٤٦. نظرية السياق القراني دراسة تاصيلية دلالية نقدية ، المثنى عبد الفتاح محمود ، دار النفائس – الأردن .
٤٧. نظم الدرر في تناسب الآي والسور ، لأبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥ هـ – ١٤٨٠ م) دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الهند ، تحت مراقبة: د محمد عبد المعيد خان أستاذ آداب اللغة العربية بالجامعة العثمانية، ومدير دائرة المعارف العثمانية ، الطبعة: الأولى، (١٣٨٩ – ١٤٠٤ هـ) (١٩٦٩ – ١٩٨٤ م)
٤٨. النهر الماد من البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق: د. عمر الأسعد ، دار الجيل.

## هوامش البحث

(١) عقد له ابن جني بابا وعدّه من شجاعة العربية: الخصائص: ٣٠٦/٢ ، وخصص له ابن الشجري عدة مجالس وفصول في أماليه: ينظر: ١/ ٣١٩ ، وخصص له صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج خمسة عشر بابا في ثنايا مصنفه ، ينظر على سبيل المثال : المجلد الأول ، الأبواب : ٢، ٤، ١٤، ١٥، ١٦ ، وعقد له ابن هشام بابا في كتابه : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ص٧٨٦ ( الباب الخامس)

(٢) دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة : ص ٣٤٨ .

(٣) ولد سنة ١٢١٧هـ، وتوفي سنة ١٢٧٠هـ، ومولده ووفاته ببغداد، كان سلفي الاعتقاد، مجتهدًا، تقلّد الإفتاء ببلده سنة ١٢٤٨هـ،روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»، و«دقائق التفسير»، و«كشف الطرة عن الغرة»، و«شرح درة الغواص للحرير(١٧٦/٧).

(٤) تاج اللغة وصحاح العربية: «حذف»: ٤/ ١٣٤١، ولسان العرب: «حذف» ٩/ ٣٩.

(٥) البرهان في علوم القرآن: ٣/ ١٠٢.

(٦) مغني اللبيب: ص٣٨٧.

(٧) البرهان: ٣/ ١١٣.

(٨) ينظر: الخصائص : ٢/ ٣٦٠ ، ومغني اللبيب: ٧٨٩ وما بعدها، والبرهان: ٣/ ١١١، والإتقان: ٣/ ١٩٨.

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ص٧٨٩ وما بعدها.

(١٠) سورة البقرة: ١٧٧.

(١١) روح المعاني: ١/ ٤٤٢.

(١٢) سورة الأحزاب: ٤٠.

(١٣) روح المعاني: ١١/ ٢٢٠.

(١٤) ينظر: مغني اللبيب: ص٧٩٠.

(١٥) ينظر: نظرية السياق القرآني: ص١٥٣.

(١٦) سورة القصص: ٨.

(١٧) روح المعاني: ١٠/ ٢٥٦.

(١٨) سورة الأنعام: ٤٢.

(١٩) روح المعاني: ٤/ ١٤٣.

(٢٠) قرأ علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن وثاب والأعمش رضي الله عنهم {يا مال} بالترخيم على لغة ٢/ ٢٥٧، والكشاف: ٤/ ٢٦٤.

(٢١) سورة الزخرف: ٧٧.

(٢٢) البيت من المنسرح ، وقد جاء صدره ( خالفت في الرأي كل ذي فخر ): ١: ٢٣٨ . وفي الكشاف ورد عجزه فقط، دون نسبة : ٢٦٦/٤

(٢٣) روح المعاني: ١٣/ ١٠٢.

(٢٤) سورة الشورى: ٣٢.

(٢٥) روح المعاني: ١٣/ ٤٢.

(٢٦) سورة يوسف: ١٠٩ – ١١٠.

(٢٧) روح المعاني: ٧/ ٦٥.

(٢٨) المصدر السابق الموضع نفسه.

(٢٩) سورة البقرة: ٧.

(٣٠) سورة الجاثية: ٢٣، والنص في روح المعاني: ١/ ١٣٩.

(٣١) البرهان: ٣/ ١١٣، الإتقان: ٢/ ٥٨.

(٣٢) سورة البقرة: ٩٣.

(٣٣) روح المعاني: ١/ ٣٢٦.

(٣٤) سورة يوسف: ٨٢.

(٣٥) ينظر: الكتاب ١/ ٢١٢، ٣/ ٢٤٧.

(٣٦) روح المعاني: ٧/ ٣٧.

(٣٧) سورة آل عمران: ١٧٦.

(٣٨) روح المعاني: ٢/ ٣٤٤.

(٣٩) سورة المائدة: ٣.

(٤٠) روح المعاني: ٣/ ٢٣١.

(٤١) رواه البخاري – كتاب الذبائح – باب جلود الميتة، فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ٩/ ٢٧٤.

(٤٢) شرح الكافية: ١/ ٣٠٠.

(٤٣) المقاصد الشافية: ٣/ ٦٨٥.

(٤٤) روح المعاني: ٤/ ٣٨١.

(٤٥) المصدر السابق: ٩/ ١٤٥.

(٤٦) المصدر السابق: ١٥/ ١٦١.

(٤٧) سورة يونس: ٢٨.

(٤٨) ينظر: الفريد: ٦/ ٤٩، والبحر المحيط: ٦/ ٥٠، والدر المصون: ٦/ ١٩٠.

(٤٩) المحرر الوجيز: ٣/ ١١٧.

(٥٠) القول لأبي حيان: في البحر المحيط: ٦/ ٥٠.

(٥١) روح المعاني: ٦/ ١٠١ ولم أقف على نسبة القراءة في كتب القراءات، وهي دون نسبة في الكشاف: ٢/ ٣٤٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/٣٧٥، والبحر المحيط: ٦/ ٥٠، والدر المصون : ٦/١٩١

(٥٢) آل عمران: ١١٣.

(٥٣) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٥٨.

(٥٤) روح المعاني: ٢/ ١١٠.

(٥٥) الأحزاب: ١٧.

(٥٦) شطر بيت من الكامل وهو لعبد الله بن الزبعرى في ديوانه ص٣٢، وصدره: «يا ليت زوجك قد غدا».

(٥٧) الكشاف: ٣/ ٥٢٩.

(٥٨) روح المعاني: ١١/ ١٦٠.

(٥٩) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٢/ ٣٩٧.

(٦٠) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٤٦٢.

(٦١) سورة مريم: ٦٩.

(٦٢) قول الخليل في البحر المحيط: ٧/ ٢٨٧، والدر المصون: ٧/ ٦٢٢، وروح المعاني: ٨/ ٤٣٧.

(٦٣) روح المعاني: ٨/ ٤٣٧.

(٦٤) البرهان في علوم القرآن : ٣/١٠٤

(٦٥) أسرار العربية لابن الأنباري : ص١١٣

(٦٦) النهر الماد : ١/١٣٣

(٦٧) سورة القصص: ٩.

(٦٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ١٣٣، والفريد: ٥/ ١٢١، والبحر المحيط: ٨/ ٢٨٨، والدر المصون: ٨/ ٦٥٢.

(٦٩) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٣٣.

(٧٠) روح المعاني: ١٠/ ٢٥٨.

(٧١) سورة الحديد: ١٠.

(٧٢) روح المعاني: ١٤/ ١٧٢، وتنظر المسألة في البحر المحيط: ٨/ ٢١٩.

(٧٣) روح المعاني: ١٤/ ١٧٢.

(٧٤): ٤/ ٦٢، والجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ١٣،: ١٠/ ٣٦٧،: ٥/ ٢٦٨، واللباب في علوم الكتاب: ١٢/ ١٧٥، والدر المصون: ٥/ ٢٤٨.

(٧٥) سورة العنكبوت: ٢٢.

(٧٦) معاني القرآن: ٢/ ٣١٥.

(٧٧) روح المعاني: ١٠/ ٣٥٣.

(٧٨) الزمر: ٣٣.

(٧٩) روح المعاني: ١٢/ ٢٥٩.

(٨٠) سورة النساء: ٤٦.

(٨١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٥٨، والدر المصون: ٢/ ٣٧٣، واللباب: ٥/ ١٨٦، ومفاتيح الغيب: ٤/ ٣٤٧، وروح المعاني: ٥/ ٤٦.

(٨٢) مفاتيح الغيب: ٤/ ٣٤٧.

(٨٣) روح المعاني: ٥/ ٤٦.

(٨٤) المقتضب: ٢/ ٢٥٤.

(٨٥) معاني القرآن: ٢/ ٤١٣.

(٨٦) سورة ص: ٨٦.

(٨٧) معاني القرآن: ٢/ ٤١٣.

(٨٨) سورة الزخرف: ٨٨.

(٨٩) ينظر: الكشاف: ٤/ ٢٦٨.

(٩٠) روح المعاني: ١٣/ ١٠٧.

(٩١) المصدر السابق الموضع نفسه.

(٩٢) الصافات: ٧، ٨.

(٩٣) البيت لطرفة بن العبد، وهو في ديوانه ص٣٢، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٦٠.

(٩٤) روح المعاني: ١٢/ ٦٩.

(٩٥) البحر المحيط: ١/ ٦٢٠.

(٩٦) معاني القرآن: ١/ ١٣.

(٩٧) الأصول في النحو: ٢/ ٢٥٤.

(٩٨) سورة الشعراء: ٣١.

(٩٩) الكشاف: ٣/ ٣٠٩.

(١٠٠) روح المعاني: ١٠/ ٧٥.

(١٠١) سورة فصلت: ٤٤.

(١٠٢) روح المعاني: ١٢/ ٣٨١.

(١٠٣) ينظر مغني اللبيب: ص٧٩٩ بتصرف يسير.

(١٠٤) سورة فصلت: ١٤.

(١٠٥) بالتنوين قراءة الحسن وابن أبي إسحاق كما في البحر المحيط: ٧/ ٤٩١، وفي إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ص٤٦٧.

(١٠٦) روح المعاني: ١٢/ ٣٦٥ وينظر: الجنى الداني: ص٥٢٥ «أمَّا».

(١٠٧) سورة النحل: ٥١.

(١٠٨) روح المعاني: ٧/ ٤٠٣.

(١٠٩) عجز بيت من الرجز«أتتك عنس تقطع الأراكا». وهو لحميد الأرقط في الكتاب: ١/ ٣٨٣ والخصائص: ١/ ٣٠٨،: ١/ ٤٠.

(١١٠) روح المعاني: ٧/ ٤٠٣، وينظر نص ابن عطية في المحرر الوجيز: ٣/ ٣٩٩.

(١١١) ينظر: مغني اللبيب: ص٨٠٢.

(١١٢) البيان: ١/ ٣١٥.

(١١٣) مغني اللبيب: ص٨٠٢.

(١١٤) سورة الطلاق: ٤.

(١١٥) مغني اللبيب: ص٨٠٢.

(١١٦) روح المعاني: ١٤/ ٣٣٢.

(١١٧) سورة الدخان: ٢٣.

(١١٨) روح المعاني: ١٣/ ١٢١.

(١١٩) سورة طه: ٥٩.

(١٢٠) روح المعاني: ٨/ ٥٣١.

(١٢١) سورة النساء: ١٧٠.

(١٢٢) تنظر الأوجه في: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣١٣، والتبيان: ١/ ٤١١، والبحر المحيط: ٤/ ١٤٤ والدر المصون: ٤/ ١٦٤، ٣/ ١٩٨.

(١٢٣) روح المعاني: ٣/ ١٩٨.

(١٢٤) المصدر السابق الموضع نفسه.

(١٢٥) المصدر السابق الموضع نفسه.

(١٢٦) المصدر السابق الموضع نفسه.

(١٢٧) سورة محمد: ١٥.

(١٢٨) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٧٣، التبيان: ٢/ ٧٥٩، المحرر الوجيز: ٥/ ١١٤، البحر المحيط: ٩/ ٤٦٦، الدر المصون: ٩/ ٦٩١.

(١٢٩) ينظر المحرر الوجيز: ٥/ ١١٤، والبحر المحيط: ٩/ ٤٦٦.

(١٣٠) الكتاب: ١/ ١٤٣.

(١٣١) المحرر الوجيز: ٥/ ١١٤ وينظر نص الألوسي في روح المعاني: ١٣/ ٢٠٤.

(١٣٢) المحرر الوجيز: ٥/ ١١٤ وينظر نص الألوسي في روح المعاني: ١٣/ ٢٠٤.

(١٣٣) روح المعاني: ١٣/ ٢٠٤.

(١٣٤) المصدر السابق الموضع نفسه.

(١٣٥) سورة لقمان: ٢٧.

(١٣٦) سورة البقرة: ١٩٦.

(١٣٧) روح المعاني: ١١/ ٩٩.

(١٣٨) سورة النور: ٥٣.

(١٣٩)١/ ٢٧٨،: ٤/ ٥١،: ٢/ ١٠٠،: ٢/ ٥١٤،: ٤/ ٩٢، والتبيان: ٢/ ٩٧٦،: ٨/ ٦٣، والدر المصون: ٨/ ٤٣٢،: ١٣/ ٣٠٠.

(١٤٠) روح المعاني: ٩/ ٣٩٠.

(١٤١) المصدر السابق الموضع نفسه.

(١٤٢) المصدر السابق الموضع نفسه، وينظر: نظم الدرر: ١٣/ ٣٠٠.

(١٤٣) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١/ ٢٣٣، وينظر: النحو الوافي: ١/ ٤٨٦.

(١٤٤)الكشاف : ٢٥٠/٢ .

(١٤٥) ينظر: الكتاب : ٢٤٩/١ ، ٣٢٠ ، والمقتضب: ٢٢٥/٣ ، وشرح المفصل: ١١٨/١ ، وشرح التسهيل: ٢٨٧/١ ، والدر المصون : ٤٣٣/٨

(١٤٦) ينظر: ١٣/ ٣٠٠.

(١٤٧) سورة يوسف: ١٨.

(١٤٨) ينظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه : ١٣٤/٣ .

(١٤٩) المصدر السابق الموضع نفسه.

(١٥٠) معاني القرآن: ٢/ ٣٩.

(١٥١) روح المعاني: ٦/ ٣٩٢، وتنظر المسألة في: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٩٥، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٨٢،: ص٧٢٥،: ٣/ ١٤٢.

(١٥٢) مغني اللبيب: ص٨٠٥.

(١٥٣) الخصائص: ٢/ ٣٦٢.

(١٥٤) سورة طه: ١٠٣.

(١٥٥) روح المعاني: ٨/ ٥٧٠.

(١٥٦) سورة الفجر: ٤.

(١٥٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ١٢٥ والتبيان: ٢/ ١٢٨٥، والبحر المحيط: ١٠/ ٤٦٩.

(١٥٨) معالم التنزيل في تفسير القرآن: ٨/ ٤١٧، ولم أقف على قول الأخفش في معاني القرآن، وهو في البحر المحيط: ١٠/ ٦٩.

(١٥٩) روح المعاني: ١٥/ ٣٣٦.

**Index of Sources and References**


The Holy Qur'an

".١A Gift to the Virtuous of Mankind on the Fourteen Readings," by Ahmad ibn Muhammad ibn Abd al-Ghani al-Damiati, known as al-Banna (d. 1117 AH). Annotated by Anas Mahra, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, Third Edition, 2006 CE - 1427 AH.

.٢Al-Itqan fi Ulum al-Quran, by al-Suyuti, trans. Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Egyptian General Book Authority

.٣Secrets of Arabic, by Abd al-Rahman ibn Muhammad, Abu al-Barakat, Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 AH), Dar al-Arqam ibn Abi al-Arqam, first edition 1420 AH - 1999 CE

.٤Principles of Grammar, by Abu Bakr Muhammad ibn al-Sahl ibn al-Sarraj, trans. Dr. Abd al-Husayn al-Fatli, al-Risalah Foundation, Beirut, 3rd edition

.٥I'rab al-Quran attributed to al-Zajjaj, edited and studied by Ibrahim al-Ibyari, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 2nd edition 1402 AH

.٦I'rab al-Quran, by Abu Ja'far al-Nahhas, annotated and commented on by Abd al-Mun'im Khalil Ibrahim, Muhammad Ali Baydoun Publications, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1421 AH

.٧Al-A'lam, by Khair al-Din ibn Mahmud al-Zarkali (d. 1396 AH), Dar al-Ilm lil-Malayin, 15th edition 2002 AD

.٨Amali Ibn al-Shajari, by Abu al-Sa'adat Hibat Allah ibn Ali, known as Ibn al-Shajari (d. 542 AH), edited by Dr. Mahmoud Muhammad al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, 1st ed., 1413 AH

.٩Al-Insaf fi Masail al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin: al-Basriyyin wa al-Kufiyyin, by Abu al-Barakat, Kamal al-Din al-Anbari, Al-Maktaba al-Asriya, 1st ed., 1424 AH

.١٠Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir, by Abu Hayyan al-Andalusi, ed. Sidqi Muhammad Jamil, Dar al-Fikr, Beirut

.١١Al-Bayan fi Gharib I'rab al-Quran, by Abu al-Barakat ibn al-Anbari, ed. Taha Abd al-Hamid Taha, reviewed by Mustafa al-Saqa, Egyptian General Book Authority, 1400 AH

.١٢Al-Tibyan fi I'rab al-Quran, by Abu al-Baqa' al-'Akbari, ed. Ali Muhammad al-Bajawi, publisher: Issa al-Babi al-Halabi and Partners

.١٣Al-Jami' li Ahkam al-Qurtubi (Tafsir al-Qurtubi) by Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad Shams al-Din al-Qurtubi, trans. Ahmad al-Bardouni and Ibrahim Atfeesh, Dar al-Kutub al-Masriya, 2nd ed., 1384 AH

.١٤Jamharat Ash'ar al-Arab, by Abu Zayd al-Qurashi, Dar Sadir, Beirut.

.١٥Al-Jana al-Dani fi Huruf al-Ma'ani, by al-Hasan ibn Qasim al-Muradi, trans. Taha Mohsen, Dar al-Kutub Foundation, 1976 CE

.١٦Hashiyat al-Khudari on Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, by Muhammad ibn Mustafa al-Khudari, edited, corrected, and vocalized by Yusuf al-Sheikh Muhammad al-Baqa'i, supervised by the Office of Research and Studies, Dar al-Fikr, 1st ed., Beirut, Lebanon

.١٧Al-Khasais, by Ibn Jinni, Egyptian General Book Authority, 4th ed.

.١٨Applied Linguistic Studies on the Relationship between Structure and Semantics, by Dr. Sa'id Bahri, Maktaba al-Adab, Cairo, 1st ed., 2005 CE

.١٩Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknun, by Al-Samīn Al-Halabi (d. 756 AH), trans. Dr. Ahmad Muhammad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus.

.٢٠Diwan of Tarafa ibn Al-Abd, edited by Mahdi Muhammad Nasir Al-Din, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 3rd ed., 1423 AH

.٢١Diwan of the Poetry of Abdullah ibn Al-Zubayri - Dr. Yahya al-Jubouri, Al-Risala Foundation, Beirut, 2nd ed., 1401 AH / 1981

.٢٢Ruh al-Ma'ani fi Tafsir al-Qur'an al-'Azim wa al-Sab' al-Mathani, by Mahmoud al-Alusi al-Baghdadi (d. 1270 AH), edited and proofread by Ali Abdul-Bari Attia, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1415 AH / 1994 CE

.٢٣Sharh al-Kafiya, by Radhi al-Din al-Istrabadhi, introduced and annotated by Dr. Emile Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1998.

.٢٤Sharh al-Mufassal, by Ibn Ya'ish, introduced by Dr. Emile Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1422 AH
.٢٥Sharh Tashil al-Fawa'id, by Ibn Malik, edited by Dr. Abd al-Rahman al-Sayyid, d. Muhammad Badawi al-Mukhtun, Publisher: Hijr for Printing, Publishing, Distribution, and Advertising, 1st ed. (1410 AH - 1990 AD)
.٢٦Fath al-Bari bi Sharh Sahih al-Bukhari, by Ahmad ibn Ali ibn Hajar al-Asqalani (773 - 852 AH). Number of books, chapters, and hadiths: Muhammad Fu'ad Abd al-Baqi. Edited and proofread by Muhibb al-Din al-Khatib, Al-Salafiyah Library - Egypt.
.٢٧Fath al-Qadir, by Muhammad ibn Ali ibn Muhammad ibn Abdullah al-Shawkani, Dar Ibn Kathir, Damascus, 1st ed., 1414 AH.
.٢٨Futuh al-Ghaib fi al-Kashf 'an Qina' al-Rib, by Sharaf al-Din al-Husayn ibn Abdullah al-Tayyibi (d. 743 AH). Edited by: a group of researchers under the supervision of the Dubai Holy Quran Award. Introduction: Iyad Muhammad al-Ghuj. Academic department: Dr. Jamil Bani Atta. General supervisor of the book's academic editing: Dr. Muhammad Abd al-Rahim, Publisher: Dubai International Holy Quran Award, 1st ed., 1434 AH.
.٢٩Al-Farid fi I'rab al-Quran al-Majid, by al-Muntajab al-Hamadhani, edited, edited, and commented on by Muhammad Nizam al-Din al-Fatih, Dar al-Zaman for Publishing and Distribution, Medina, 1st ed., 1427 AH.
.٣٠The Book / by Sibawayh, trans. Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd ed., 1408 AH - 1988 AD
.٣١Al-Kashaf 'an Aqa'iq Ghamadih al-Tanzil, by al-Zamakhshari, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, 3rd ed., 1407 AH
.٣٢Al-Lubab fi 'Ulum al-Kitab, by Abu Hafs 'Umar ibn 'Ali ibn 'Adil al-Hanbali, trans. Sheikh 'Adil Ahmad 'Abd al-Mawjud and Sheikh 'Ali Muhammad Mu'awwad, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 1419 AH
.٣٣Lisan al-'Arab, by Ibn Manzur, Dar Sadir, Beirut, 3rd ed. - 1414 AH
.٣٤Al-Muharrir al-Wajeez fi Tafsir al-Kitab al-'Aziz al-Mu'allif, by Ibn 'Atiyyah al-Andalusi, trans. Abd al-Salam 'Abd al-Shafi Muhammad, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1st ed., Lebanon, 1413 AH
.٣٥Mushkil I'rab al-Quran, by Abu Muhammad Makki ibn Abi Talib al-Qaysi (d. 437 AH), edited by Dr. Hatim Salih al-Damin, Al-Risala Foundation, Beirut, 2nd edition, 1405 AH
.٣٦Ma'alim al-Tanzil fi Tafsir al-Qur'an, by Abu Muhammad al-Husayn ibn Mas'ud al-Baghawi (d. 510 AH), edited and hadiths authenticated by Muhammad Abdullah al-Nimr, Uthman Juma'a Damiriyya, and Sulayman Muslim al-Harsh, Dar Taybah for Publishing and Distribution, 4th edition, 1417 AH
.٣٧Ma'ani al-Qur'an by al-Akhfash, trans. Huda Mahmoud Qara'a, al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 1411 AH
.٣٨Ma'ani al-Qur'an wa I'rabuhu, by Abu Ishaq al-Zajjaj, trans. Abd al-Jalil Abduh Shalabi, Alam al-Kutub, Beirut, 1st edition, 1408 AH
.٣٩Ma'ani al-Qur'an, by al-Farra', trans. Ahmad Yusuf al-Najjati, Muhammad Ali al-Najjar, and Abd al-Fattah Ismail al-Shalab